إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

The contribution of economic intelligence in enhancing the SMEs and supporting economic diversification in Algeria

سمية لعوج[1]*، ياسين علي بلحاج[2]

Soumia LAOUEDJ[1], Yacine ALI BELHADJ[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، s.laouedj82@yahoo.com

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، abayi2002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 20-01-2024 تاريخ القبول: 01-03-2024 تاريخ النشر: 31-03-2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى إمكانية التعويل على الذكاء الاقتصادي في قطاع تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مرحلة تنويع الاقتصاد الجزائري. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة وصفية تحليلية تم من خلالها تحديد مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد، تقييم الأداء الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات لتحديد درجة مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري وهذا اعتمادا على المعطيات الاقتصادية المستقاة من مختلف الهيئات الوطنية، وفي الأخير تم اقتراح نظام الذكاء الاقتصادي كأداة فعالة تساهم في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقود بشكل تلقائي إلى التنويع الاقتصادي.

وكأهم نتيجة تم التوصل إليها هي أن نجاعة الذكاء الاقتصادي في رفع مستويات الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعله نظاما يمكن التعويل عليه لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

كلمات مفتاحية: تنويع اقتصادي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ذكاء اقتصادي، أداء اقتصادي.

تصنيفات JEL: L25, L15, D8.

Abstract:

This study aims to clarify the extent to which economic intelligence can be relied upon in the sector of enhancing small and medium enterprises to achieve economic diversification in Algeria. The study involves a descreptive analytical approach to assess the significance of small and medium enterprises in economic diversification, evaluate their economic performance, and recommend the use of an economic intelligence system to enhance these entreprises.

The key result highlights that economic intelligence can effectively boost the economic performance of these entreprises, making it a dependable tool for achieving economic diversification in Algeria.

Keywords: *Economic diversification, Small and medium entreprises, Economic intelligence, Economic performance.*

Jel Classification Codes: *D8, L15, L25.*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يحظى التنويع الاقتصادي بمكانة هامة خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية والتي من أبرزها الاقتصاديات النفطية. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول المعتمدة في نشاطها على إيرادات النفط وهي بذلك تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية من فترة إلى أخرى (سايح و ضيف، 2022، صفحة 84)، وهذا ما يبرر سعيها الحثيث لانتهاج سياسات إصلاحية تقود لبناء قاعدة اقتصادية متينة، ولعل من أبرز الإستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة للنهوض بالاقتصاد هي إعطاء أهمية قصوى لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها تدرك أشد الإدراك الدور القيم الذي تلعبه في تحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء وذلك نظرا لسهولة تكيفها وسرعة تأقلمها، مما يجعلها قادرة على رفع الكفاءة الإنتاجية، تقليص البطالة وترقية العملية التصديرية خارج قطاع المحروقات (الطيبي، 2017، صفحة 96).

إلا أن التحدي الكبير الذي يواجه كل المؤسسات وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مدى قدرتها على تبني آلية مناسبة من أجل تقوية مركزها التنافسي، خاصة وأن التحولات الكبيرة التي شهدها العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة الداخلية والخارجية، ولا يمكن أن يتأتى لها ذلك إلا من خلال السبق المعلوماتي لإفتكاك الفرص المتاحة في السوق قبل منافسيها واتخاذ الإجراءات الضرورية للتأثير في محيطها وكذا حماية كيانها مما يمكن أن يعتريها من تهديدات خارجية، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال ما يعرف " بالذكاء الاقتصادي" (بلحاج، 2015).

انطلاقا مما سبق فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل التالي: **هل يمكن التعويل على الذكاء الاقتصادي في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

ولمعالجة هذا الإشكال سنحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في دعم التنويع الاقتصادي ؟
- ما هو واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنويع الاقتصاد ؟
- ما مدى نجاعة نظام الذكاء الاقتصادي في تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة عالية على تحسين وتعزيز مؤشرات التنويع الاقتصادي.

– لم ينجح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري نتيجة لعدة معوقات من بينها شح معلوماتها عن البيئة الخارجية.

– يساهم الذكاء الاقتصادي بشكل كبير في الرفع من مستويات الأداء الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري

- **أهداف الدراسة:**

تعددت أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– إعطاء فكرة نظرية عن متغيرات الدراسة.

– إبراز مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني.

– تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإبراز أهم العقبات التي تعيق قدراتها على التنويع.

– الوقوف على أهم إسهامات الذكاء الاقتصادي في تعزيز وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مرحلة تنويع الاقتصاد.

- **أهمية الدراسة:**

أصبح هدف عديد البلدان في الوقت الراهن إجراء إصلاحات عميقة والبحث عن حلول فعلية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، وكان من بين هذه الحلول الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الظروف المعقدة التي تنشط فيها، إذ ومما لا شك أن انعكاسات هذه الظروف يجعل هذه المؤسسات عرضة للمخاطر ومهددة بالزوال إذا لم تتبع الطرق اللازمة لمواجهة الأوضاع البيئية سواء الداخلية أو الخارجية كتبني نظام فعال للذكاء الاقتصادي، ونظرا لأهمية هذا الأخير في تطوير وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن تبنيه يمكن أن يكون أنجع حل للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وهذا ما جعل الدراسة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لحالة الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

تماشيا مع طبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي تم من خلاله مسح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي للوقوف على أهم الأرقام والمعطيات الإحصائية المتحصل عليها من تقارير ونشرات إحصائية لمختلف الهيئات الوطنية، والقيام بتحليلها تحليلا دقيقا للخروج بنتائج علمية موضوعية.

- **هيكل الدراسة:**

للإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سبيل للتنويع الاقتصادي؛

* واقع إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنويع الاقتصاد؛

* أهمية تبني الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **الدراسات السابقة:**

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات التي تتماشى مع الموضوع الحالي:

▪ دراسة بشير هادي عودة الطائي (2021) والتي هدفت إلى معرفة ما إذا كانت هيمنة القطاع النفطي على غالبية شعب وقطاعات الاقتصاد العراقي الأخرى سببا جوهريا لضعف مستوى التنويع الاقتصادي، ومن ثم اتجه الباحث إلى عرض مختلف الوسائل والآليات الممكنة لتنويع الاقتصاد العراقي والتي كان من بينها ضرورة تطبيق الأساليب العلمية المعاصرة وكذا دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

▪ دراسة القينعي عز الدين (2019) والتي سعت إلى تقييم واقع عناصر الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية نظام الذكاء الاقتصادي كوسيلة لجمع البيانات وتحويلها إلى معلومات تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ القرارات المهمة، اكتشاف الفرص والتهديدات ومعالجتها في الوقت المناسب بما يضمن لها النماء والاستدامة.

انطلاقا من هاتين الدراستين تبلورت فكرت دراستنا الحالية أين ارتأينا أنه يمكن اعتبار الذكاء الاقتصادي أسلوبا علميا حديثا ذو أهمية كبيرة في مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون آلية جد فعالة لتنويع اقتصاد أي بلد.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سبيل للتنويع الاقتصادي:

نال التنويع الاقتصادي اهتمام عديد الباحثين نظرا لأهميته البالغة في بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة الاختلالات الهيكلية.

1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي مطلبا حيويا وخيارا استراتيجيا يساعد على التخلص من التبعية المفرطة للقطاع الوحيد، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد على إيرادات قطاع المحروقات أكثر من أي قطاع آخر كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

وعلى هذا الأساس فإن معنى التنويع الاقتصادي ينصرف إلى العمل على " إثراء الهيكل الإنتاجي وخلق قطاعات جديدة قادرة على توليد الدخل، بحيث يقل الاعتماد المفرط على عائدات القطاع الرئيس في الاقتصاد " (صباغ، 2020، صفحة 69).

كما قد يشير التنويع الاقتصادي إلى الصادرات إذ أنه " يرتبط بالسياسات الهادفة للحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات الموجهة للتصدير والتي تكون عرضة لتقلبات الأسعار وتذبذب الطلب عليها ". (عبدلي و هميسي، 2021، صفحة 03)

أما بالنسبة للدول الريعية فينظر إليه على أنه " تخفيض الاعتماد على قطاع المحروقات عن طريق تطوير مصادر إيرادات متنوعة وصادرات غير بترولية، وأيضا تخفيض هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص في التنمية " (عودة الطائي، 2021، صفحة 50).

من خلال التعاريف يمكن استخلاص عدة مؤشرات تسمح بإبراز مدى تنوع اقتصاد أي دولة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التنويع يكون من خلال ملاحظة التوازن النسبي في تكوين القيمة المضافة للناتج وعدم استحواذ مورد وحيد على نسبة كبيرة من المساهمة فيها (عودة الطائي، 2021، صفحة 55)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تنويع الاقتصاد يستدعي تقليل درجة ارتباط حصيلة الناتج المحلي بأسعار النفط، أي أن انخفاض حصيلة الناتج جراء انخفاض أسعار النفط علامة واضحة على أحادية الاقتصاد.
- إضافة إلى النقطة السابقة، فإن مساهمة القطاع الخاص بشكل أكبر من مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج الإجمالي إشارة واضحة على التنويع.
- إن تقارب نسب مساهمة مختلف القطاعات في التشغيل وبنسب متزايدة يدل على درجة حسنة من التنويع.
- إن عدم الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو قطاع واحد من جهة، وتشعب السلع المصدرة وتزايد حجمها بنسب غير متباعدة من جهة أخرى دليل على تنويع الاقتصاد وعدم أحاديته، وعلى عكس الصادرات فإن زيادة حجم السلع المستوردة يدل على تركز الاقتصاد. (دعمي، 2022، صفحة 19)

2.2. آليات التنويع الاقتصادي:

تقوم سياسة التنويع الاقتصادي على مجموعة آليات تختلف من بلد لآخر حسب الظروف، ومن بين تلك الآليات نجد:

1.2.2. برامج الإصلاح الاقتصادي:

وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية التي تمس كل المجالات السياسية والاقتصادية تدعمها الهيئات الدولية بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار (عبدلي و هميسي، 2021، صفحة 08).

2.2.2. الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

فمن أهم آليات نجاح التنويع الاقتصادي هو تبني نظام مختلط قائم على أساس التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وذلك لما له من أهمية في تخفيض الأعباء التمويلية عن الحكومة.

3.2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

وذلك كونه يؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة له وتوسع أسواق منتجاتها (سايح و ضيف، 2022، صفحة 88)، كما أنه يعتبر أداة هامة لنقل التكنولوجيا وكذا تطوير رأس المال البشري والحد من البطالة في ظل الإجراءات التنظيمية والتحفيزية لتشجيع تدفق هذا النوع من الاستثمارات (مبروك، 2007، صفحة 470).

4.2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أثبتت التجارب الدولية الناجحة (على غرار التجربة الماليزية) أن هذه المؤسسات تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية لتنويع الاقتصاد (عايد و آيت محمد، 2020، صفحة 321).

3.2. أهمية آلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي:

إن بلوغ مسعى التنويع الاقتصادي من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة أمر لا شك فيه بإجماع ثلة من الباحثين والاقتصاديين، حيث أكدت نتائج الأبحاث والتقارير على أهمية الدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى اقتصاد متين يقوم داخليا على قاعدة إنتاجية متنوعة وخارجيا على هيكل صادرات متنوع وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها:

– تسهم هذه المؤسسات في نجاح سياسة إحلال الواردات وذلك من خلال تصنيع السلع محليا ومن ثم التوجه نحو التصدير في مراحل لاحقة وبالتالي فهي تلعب دورا جوهريا في تنويع هيكل الصادرات.

– تشكل هذه المؤسسات أرضية خصبة لخوض بعض التجارب في قطاعات جديدة وأيضا استحداث وتطوير منتجات القطاعات القائمة.

– تتمتع هذه المؤسسات بمرونة تمكنها من القيام بشراكات مع مؤسسات أجنبية، وبذلك يمكن نقل وتوطين التقنيات الحديثة وتصنيع منتجات جديدة، كما أنها تساهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي من خلال تزويد المؤسسات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد، وهذا ما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية.

– تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل، كما تسهم الصناعات الحرفية والتقليدية في إشباع الطلب السياحي ومن ثم زيادة مساهمة القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل (عايد و آيت محمد، 2020، الصفحات 321–322).

– لها القدرة على امتصاص البطالة وهذا نظرا لتطور أعدادها بشكل أسرع من المؤسسات الكبيرة نتيجة لسهولة إنشائها نسبيا (نسيب و جمعة، 2019، صفحة 229).

من خلال ما سبق تتضح لنا الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة وبشكل كبير في زيادة الناتج المحلي والصادرات، إذ أنها قادرة على الإنتاج بشكل مستمر وبتكلفة أقل نسبيا من المؤسسات الكبيرة، كما أنها تمتص البطالة وتعزز دور القطاع الخاص، لذا لابد من مساندتها لتفعيل دورها كونها بهذا المنظور تعتبر واحدة من أنجع السبل لتحقيق التنويع الاقتصادي.

3. واقع إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنويع الاقتصاد:

إن القاعدة الرئيسية لإنعاش أي اقتصاد تقوم على مدى نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، باعتبارها اللبنة الأساسية لزيادة الإنتاج من جهة، والمساهمة في التخفيف من وطأة الفقر والبطالة من جهة أخرى (عبد الرحمان و براشن، 2018، صفحة 215).

1.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق ما أقره المشرع الجزائري في نص المادة 5 من القانون رقم 02/17 والمؤرخ في 11 يناير 2017، والذي ركز في تعريفه على معيار عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية إضافة إلى معيار الاستقلالية، حيث يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي:

– تشغل من 01 إلى 250 عامل.

– لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 04 مليارات دج.

– لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج.

– تستوفي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الرسمية، 2017، صفحة 05)

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (د.ج)	الحصيلة السنوية (د.ج)
المؤسسة المتناهية الصغر	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	أقل من 20مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير	من 200 إلى 01 مليار

المصدر: (الرسمية، 2017) المواد 08، 09 و10

2.3. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من قبل الدولة في السنوات الأخيرة، إذ ساهم تبنيها للقوانين التوجيهية المتعلقة بترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات (القانون 02/17) في تشجيع المبادرات التي تسهل حصولها على العقار وتكييف الأنظمة الجبائية الخاصة بها، ناهيك عن تعزيز ثقافة المقاولة (وهذا وفق ما ورد في نص المادة 15 من الجريدة الرسمية العدد 02)، وكذا تدعيمها بآليات وميكانيزمات فعالة تهدف إلى تنمية وتطوير هذه المؤسسات (بوشلوش و قهواجي، 2022، صفحة 433)، فكانت النتيجة كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال الفترة (2017 – 2022)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات الصغيرة جدا	1042121	1107607	1157539	1194171	1248123	1320441
المؤسسات الصغيرة	28288	29688	31027	31979	33167	34149
المؤسسات المتوسطة	4094	4567	4773	4923	5075	5213
المجموع	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

توضح أرقام الجدول هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا طيلة فترة الدراسة والتي احتلت المرتبة الأولى من حيث العدد إذ أصبحت 1320441 مؤسسة سنة 2022 بعدما كانت 1042121 مؤسسة في 2017، ثم تليها المؤسسات الصغيرة في المرتبة الثانية ومن ثم المؤسسات المتوسطة. ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما صغر حجم المؤسسة كلما كانت سهلة الإنشاء، كونها لا تتطلب رأس مال ضخم ولا عمالة متخصصة، كما أنها تتصف بالمرونة الإدارية وسرعة التكيف مع ظروف العمل.

كما يمكن ملاحظة أن إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث كان عددها 1074503 مؤسسة سنة 2017 ليصل إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022

موزعة على مختلف القطاعات، والشكل الموالي يبين أكثر تطور وتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المجالات الإنتاجية.

الشكل رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط خلال الفترة (2017 – 2022)

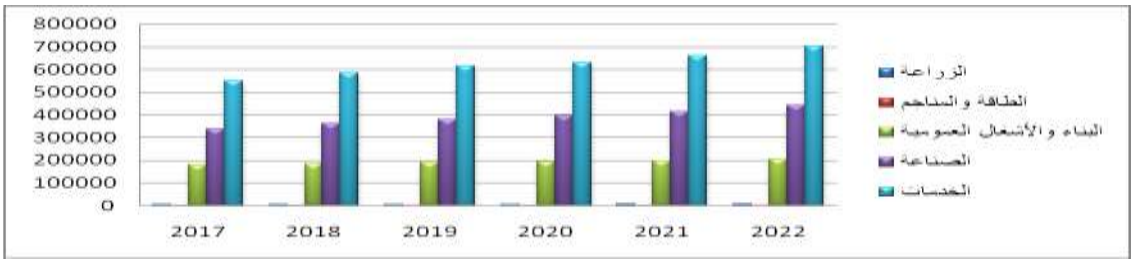

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

يظهر الشكل التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات مع مرور الزمن، كما يمكن ملاحظة تمركز هذه المؤسسات بشكل كبير في قطاع الخدمات (متضمن المهن الحرة) بنسبة تفوق نصف تعدادها الإجمالي (51.39%)، يتبعه قطاع الصناعة (الصناعات التحويلية والصناعات التقليدية) بنسبة 31.88% في حين تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة وقليلة العدد فيما يخص القطاع الزراعي بنسبة 0.62%.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والموسطة بمختلف مجالات نشاطها تتدرج ضمن شقين اثنين – عام وخاص– والشكل رقم (2) يوضح منحى تطور أعدادها.

الشكل رقم (02): تطور تعداد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2022)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

يظهر لنا من خلال الشكل النمو المعتبر في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهذا بالمقارنة مع المؤسسات العامة، ويمكن إرجاع ذلك لتشجيع الدولة للقطاع الخاص ودعمه من خلال تشجيع المستثمرين الخواص وفتح المجال أمامهم، وكذلك خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة ودمج أو غلق الفاشلة منها.

3.3. تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

كان الهدف الأسمى من وراء اهتمام الدولة الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تعزيز اقتصادها وتقويته وجعله أكثر تنوعا للصمود أمام مخاطر انخفاض مداخيل المحروقات، وفيما يلي سيتم تقييم أدائها الاقتصادي من خلال متابعة وتحليل مدى مساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية.

1.3.3. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وكون هذا الأخير يقيس حجم الإنتاج الذي تنتجه وتبيعه هذه المؤسسات، فهو بذلك يمثل القيمة المضافة على الصعيد الوطني (بوشلوش و قهواجي، 2022، صفحة 439). والشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات.

الشكل رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في القيمة المضافة خلال الفترة (2017 – 2022) (الوحدة: مليار دج)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

عند التمعن في الشكل يمكن ملاحظة:

- تزايد القيمة المضافة في كل من القطاع الخاص والقطاع العام وهذا خلال السنوات 2017 إلى غاية 2019.

- شهدت سنة 2020 انخفاضا في القيمة المضافة لكلا القطاعين الخاص والعام أين قدرت بـ 9325.55 و 1299.91 على الترتيب، وكان ذلك نتيجة الوضعية الوبائية التي شهدها العالم (كوفيد 19) وما خلفته من ركود وتداعيات اقتصادية مست مختلف القطاعات.

- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية سنة 2021 تعافيا وتحسنا في الوضعية الاقتصادية ما أدى إلى تزايد القيمة المضافة، حيث سجل القطاع الخاص قيمة قدرت بـ 10334.13 أما القطاع العام فقد ساهم بـ 1426.61.

– يتبين من خلال الشكل المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، وهذا ما قد يوحي بتنوع الاقتصاد، إلا أنه ومن أجل توضيح الرؤية أكثر لابد من مقارنة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للقطاعين خارج المحروقات مع القيمة المضافة الكلية.

الشكل رقم (04): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2017 – 2022)

(الوحدة: مليار دج)

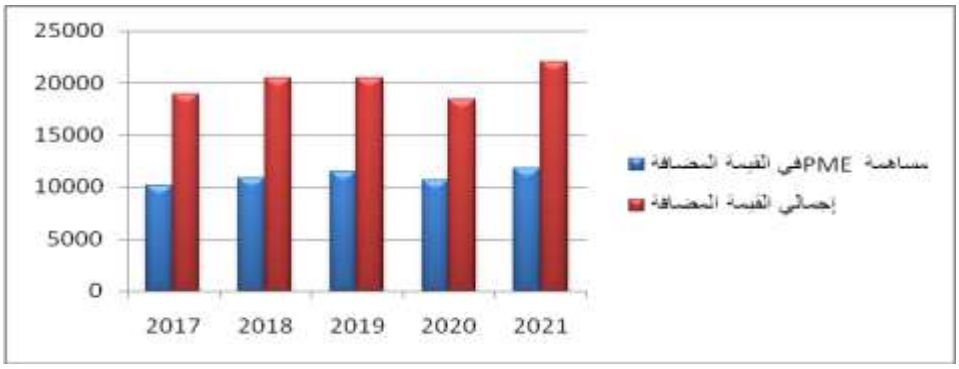

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

يتضح من خلال الشكل أعلاه التطور الطفيف في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة، كما يتبين أن هذا التطور لم يساهم بشكل فعلي في الزيادة المحققة في القيمة المضافة الإجمالية إذ أن نسب نمو القيمة المضافة الإجمالية كان أكبر من نسب نمو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرد ذلك هو اعتماد الجزائر بشكل كبير على النفط، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار هذا الأخير ساهم بصورة أكبر في نمو القيمة المضافة الإجمالية (سعايدية و بضياف، 2023، صفحة 1054).

2.3.3. مؤشر العمالة:

تجمع معظم الدراسات الاقتصادية بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرة عالية على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة وذلك لانخفاض تكلفة التوظيف (منصوري و بدوي، 2017، صفحة 159)، وهذا ما سنحاول التأكد منه من خلال الشكل الذي يوضح تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الشكل رقم (05): تطور أعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022)

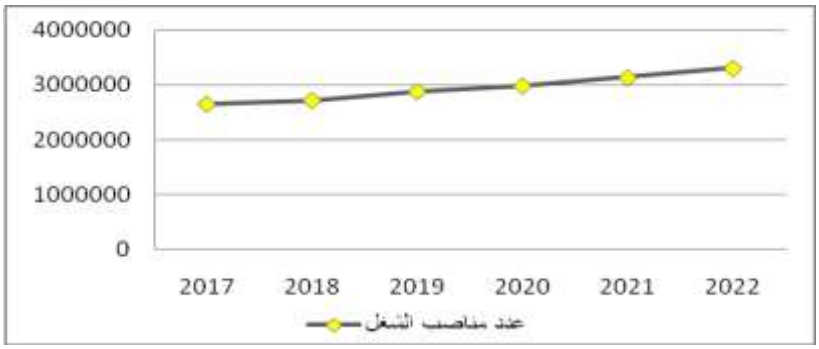

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

انطلاقا من الشكل أعلاه يتضح جليا أن عملية خلق مناصب الشغل عرفت منحى متصاعدا، ففي 2022 بلغ عدد المناصب المستحدثة 1359803 منصبا وهذا بعدما كان 1074503 منصبا في 2017 بنسبة زيادة تقدر بـ 21% ،إلا أن ذلك يظل غير كاف لاستيعاب الكم الكبير من طالبي العمل في الجزائر والوصول إلى مرحلة تقليص البطالة.

أما فيما يتعلق بمدى تنوع حصيلة التشغيل بين مختلف القطاعات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتجلى ذلك من خلال الشكل أدناه، حيث تم التطرق إلى توزيع مستوى التشغيل لمختلف مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص باعتباره القطاع المهيمن مقارنة بالقطاع العام.

الشكل رقم (06): توزيع مستوى التشغيل لمختلف قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2017 – 2022)

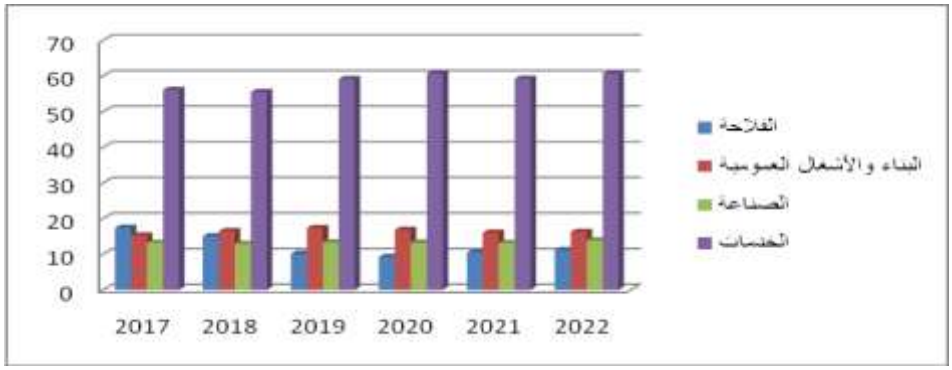

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (العمالة والبطالة).

بناءا على الشكل نلاحظ عدم توازن نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمختلف قطاعاتها الإنتاجية في مستوى العمالة، حيث تبرز سيطرة مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل وهذا طيلة فترة الدراسة وتفسير ذلك هو تمركز أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع

الخدمي. يلاحظ أيضا تسجيل ضعف شديد في مساهمة كل من قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة إذ لم تتعد نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل منهما 12.25% و13.28% على الترتيب.

3.3.3. ترقية الصادرات:

مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدأت صادرات هذه الأخيرة تعرف تحسنا من خلال تزايد مساهمة القطاعات الإنتاجية في العملية التصديرية، والشكل أدناه يوضح أكثر.

الشكل رقم (07): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2017 – 2022) (الوحدة: مليون دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32، 34، 36، 38، 40 و 42 لوزارة الصناعة والمناجم.

يمكن بوضوح ملاحظة التزايد المحتشم لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات من سنة إلى أخرى، وسبب ذلك هو تمركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخدمي مما يعكس انعدام وجود جهاز إنتاجي فعال يعزز وينوع الصادرات وأيضا ضعف السياسات المتعلقة بترويج وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو عدم مطابقة بعض منتجاتها النهائية للمواصفات العالمية. كل هذا جعل مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضئيلة وهامشية.

أما عن مدى التنوع السلعي للصادرات فيعد مؤشر تنوع الصادرات من أبرز المؤشرات التي تعنى بقياس درجة التنوع الاقتصادي، وتتراوح قيمته ما بين 0 و 1 بحيث تكون الصادرات كثيرة التنوع كلما اقتربت قيمته من 0. والشكل التالي يوضح أكثر.

الشكل رقم (08): تطور قيم مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2017 – 2022)

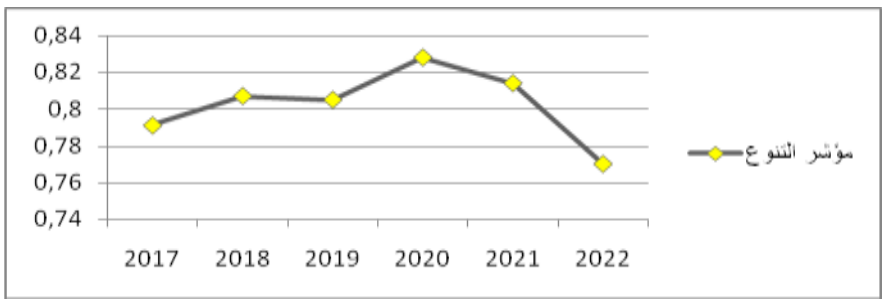

المصدر: من إعداد الباحثين نقلا عن موقع الأونكتاد. (unctadstat.unctad.org/datacentre/)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم مؤشر التنوع تراوحت بين 0.75 و 0.85 مما يدل على أن الصادرات الجزائرية تفتقر للتنويع السلعي وهذا ما يؤكد سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات وضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التصديرية للجزائر.

استنادا لما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادنا إلى استخلاص أن الاقتصاد الجزائري لا يزال هشا ويتصف بالأحادية وذلك نظرا إلى أن مساهمة هذه المؤسسات في مؤشرات الاقتصاد الكلي لم ترق إلى المستوى المأمول نتيجة لعدة معوقات كانت سببا في ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: (مكاوي و بابا حامد، 2020، صفحة 282) بتصرف

- نقص الخبرة والإمكانيات.
- قصور في الأنظمة والإدارة وعدم كفاية الجهود التسويقية.
- انعدام أو نقص الحماية الحكومية (كالحماية من سياسة الإغراق).
- عدم توفير التمويل الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صعوبة الحصول على عقار.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الخبراء يعتبرون أن غياب جهاز معلوماتي فعال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو واحد من أكبر وأبرز العقبات التي يواجهها رؤساء هذه المؤسسات، خاصة أولائك الراغبين في دخول الأسواق الخارجية. وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري فهو يتميز بنقص واضح في توفير المعلومات، وعليه فإنه من الضروري لتعزيز وإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقامة نظام فعال لجمع وتحليل ونشر المعلومات الاقتصادية (Si Lekhal, Korichi, & Gaboussa, 2013, p. 43). ولعل نظام الذكاء الاقتصادي هو أجدر نظام لتخطي هذه العقبة.

4. أهمية تبني الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار باقي المؤسسات نظاما مفتوحا للتحاور مع بيئتها وذلك كونها بحاجة دائمة إلى المعلومات بهدف الوقوف في وجه المنافسة وتحصين مكانتها في السوق، وهذا ما أدى إلى بروز الحاجة الملحة لتبني نظام الذكاء الاقتصادي.

1.4. ماهية الذكاء الاقتصادي:

تم اقتراح أول تعريف للذكاء الاقتصادي سنة 1967 من طرف H.Wilinskey في كتابه " Organizationnal Intelligence "، إلا أن فكرته تعود للحرب العالمية الثانية أين كان الأمريكيون والبريطانيون يستعملونه في المجال العسكري للاستعلام والتحري عن العدو لمعرفة كيفية مواجهته

والتصدي له. أما من الناحية الاقتصادية فكانت اليابان السباقة لتطبيق نظام الذكاء الاقتصادي عام 1950 وذلك لتنشيط وضعيتها الاقتصادية التي أنهكتها الحرب وهذا بمساعدة من بعض وزاراتها (وزارتي التجارة الدولية والصناعة ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قام Porter عام 1980 باقتراح أول نموذج للذكاء الاقتصادي اهتم من خلاله بما هو أبعد من مجرد جمع للمعلومات إلى مرحلة معالجة تلك المعلومات وإيصالها لمستحقيها بشكل ذكي.

من جهة أخرى، ظهر الذكاء الاقتصادي متأخرا في فرنسا مقارنة باليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد دخل حيز الاهتمام في 1990 وكان يعني مراقبة المحيط وإدارة المعلومات وهذا حتى عام 1994 أين وضع أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي وكان ذلك من خلال تقرير Marter (الزبيدي، 2017، الصفحات 26-27)، ومن هنا توالت وتعددت تعاريف الباحثين والمفكرين للذكاء الاقتصادي كل حسب مجال عمله وتوجهاته حيث نجد من أهمها:

- تعريف J.C Pessin و B.Besson: " هو القدرة على الوصول إلى أجوبة للتساؤلات المطروحة من قبل المؤسسة وذلك انطلاقا من المعلومات المخزنة لديها "

- تعريف PH.Baumard: " هو ليس مجرد فعل الملاحظة ولكنه تطبيق هجومي ودفاعي بـ وعن المعلومات بهدف الربط بين العديد من المجالات لخدمة الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية للمؤسسة " (بوريش، 2019، صفحة 103)

- تعريف H.Marter: " هو تشكيلة منسقة من الأعمال والتي تكون مرتبطة بالبحث، معالجة ونشر المعلومات الصالحة لمستحقيها مع ضرورة أن تتم هذه الأعمال بشكل شرعي وتوفير كامل متطلبات الحماية للإرث اللامادي للمؤسسة " (بوريش، 2019، صفحة 101)

- تعريف Lesca: " هو النشاط الذي يعنى بتحويل المعلومات إلى فعل يحقق قيمة مضافة للمؤسسة " (الزبيدي، 2017، صفحة 22)

- تعريف Levet: " هو نظام يساعد المؤسسة على معرفة ما يلزم معرفته عن بيئتها وخاصة منافسيها وفي المقابل توفير الحماية اللازمة لإرثها المعرفي من خلال منع منافسيها من معرفة ما لا يجب معرفته عنها وبالتالي فإن الذكاء الاقتصادي بهذا المفهوم يهدف لاستشراف التغيرات واستباقها وفك غموض المستقبل " (خوالد و بوزرب، 2017، صفحة 37)

– كما يعرّف الذكاء الاقتصادي على أنه " مجموع عمليات مراقبة البيئة الداخلية والخارجية بهدف جمع، معالجة وتوزيع المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين، والحرص على حماية هذه المعلومات المنتجة واستعمالها في عملية التأثير والضغط. (دوار و قهواجي، 2021، صفحة 91)

استنادا لما سبق من تعاريف يمكن استخلاص أهم خصائص الذكاء الاقتصادي في النقاط التالية:

- تعد المعلومات المفيدة المادة الأولية والركيزة الأساسية لنظام الذكاء الاقتصادي.
- يلعب الذكاء الاقتصادي دورا دفاعيا لحماية الممتلكات اللامادية للمؤسسة، وهجوميا من خلال اقتناص الفرص واستخدامها في الضغط على المنافسين.
- يستمد الذكاء الاقتصادي معلوماته من مصادر مفتوحة وبطريقة شرعية وقانونية.
- يمر الذكاء الاقتصادي بعدة مراحل يتم من خلالها الاستغلال الأمثل للمعلومة بغرض تحويلها في النهاية إلى قيمة مضافة والتي تعد الهدف الأسمى للمؤسسة.
- الذكاء الاقتصادي هو عملية استشرافية تهدف إلى تقليص درجة عدم التأكد.
- يعتبر الذكاء الاقتصادي توليفة مكونة من ثلاث عناصر هي كالتالي:

– اليقظة الاستراتيجية: ويكمن دورها في اكتشاف المنافسين الجدد أو المحتملين، التنبؤ بالتغيرات البيئية كالتطورات التكنولوجية وأيضا الاستفادة من أخطاء أو نجاحات المنافسين وهو الأمر الذي يسهل وضع الخطط الصحيحة.

– الأمن والحماية: أي توفير ضمانات الحماية للحفاظ على هذه المعلومات المجمعة وحتى معلوماتها الخاصة والدفاع عنها وهذا في ظل يقظة المنافسين. (بدري، 2014، الصفحات 65–66)

– التأثير: تركز هذه الوظيفة على استخدام المعلومة بطريقة تجعل المؤسسة قادرة على تسيير بيئتها على نحو يمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية. (خوالد و بوزرب، 2017، صفحة 41)

2.4. إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمحور مضمون الذكاء الاقتصادي حول فكرة تحصيل المعلومة المفيدة والصالحة لجميع مستويات القرار في المؤسسة بما يضمن إعداد وتجسيد إستراتيجيات تكون سبيلا مثاليا لتحقيق أهدافها (خوالد و بوزرب، 2017، صفحة 38).

من خلال نظام الذكاء الاقتصادي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على غرار باقي المؤسسات حماية كيانها من كل ما قد يشكل لها تهديدا خارجيا والاستحواذ على الفرص المتاحة قبل منافسيها، دون أن ننسى إمكانية التكيف مع القواعد الجديدة التي يفرضها السوق (بحوصي، 2017،

صفحة 222)، وهذا ما يؤثر إيجابا على كل من الإنتاجية، التكاليف، الربحية والحصة السوقية....، إذ يترتب عن الذكاء الاقتصادي:

1- التنبؤ بالجديد مما يؤدي إلى الارتقاء بنشاط الاختراع والإبداع لطرح منتجات وفق المتطلبات الجديدة بما يضمن زيادة الإنتاج وجودته (بوريش، 2019، صفحة 151)، حيث أن تحسين الجودة يؤدي إلى تقليص حالات الخطأ ويحول الفاقد في ساعات العمل بالنسبة للعمال أو الآلات إلى تصنيع سلع أو تقديم خدمات بشكل أفضل مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الإنتاجية وانخفاض الأسعار وهو الأمر الذي يقود إلى زيادة المبيعات (بحوصي، 2017، الصفحات 223-224)، وهذا ما يؤدي على المستوى الكلي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (باعتباره إجمالي القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها، حيث تعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج).

2- تعزيز العمل الجماعي وتحسين الاتصالات والعلاقات بين الإدارة والعمال، مما يحقق رضاهم واستقرارهم في عملهم (بحوصي، 2017، صفحة 224). من جهة أخرى يعد Benchmarking من أهم طرق الذكاء الاقتصادي والتي ترتكز على الدراسة المقارنة لاكتشاف مصادر ونقاط القوة التنافسية التي يمتلكها المنافسون، وهذه الطريقة تعتبر أحسن تكوين يسمح بتحسين أداء العمال وتفادي الخسائر المالية (بوريش، 2019، صفحة 151) ومن ثم تفادي تسريحهم، ضف إلى ذلك حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تبني نظام الذكاء الاقتصادي إلى عمال ذوي كفاءات في الرقمنة والتطور التكنولوجي وبذلك فإن للاقتصاد الذكي دور كبير في كبح البطالة وتشغيل نسبة كبيرة من طالبي العمل (جيدل، 2022).

3- يعتبر الذكاء الاقتصادي من أهم مقومات حصول المؤسسة مهما كان حجمها على ميزة تنافسية والتي تجعلها أكثر قدرة تنافسية (صالحي، 2021، صفحة 184)، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة كونها تساعد في القضاء على واحدة من أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي، إذ تشكل القدرة التنافسية فرصة سانحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخروج من محدودية السوق المحلي إلى رحاب السوق العالمي من خلال عملية التصدير (بن سعد و بن سعيد، 2017، صفحة 244).

بالتمعن فيما سبق يتضح لنا مدى المساهمة الجليلة للذكاء الاقتصادي في تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق مستويات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل والصادرات

خارج المحروقات. وهذا ما يمكن تحقيقه أيضا بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري إذا ما تم تبني نظام الذكاء الاقتصادي بكفاءة وفعالية.

في الأخير يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي ومن خلال تعزيزه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يدعم بشكل كبير مؤشرات التنويع الاقتصادي، وهذا ما يثبت إمكانية التعويل عليه في تنويع الاقتصاد الجزائري.

5. خاتمة:

على إثر دراستنا لإمكانية التعويل على الذكاء الاقتصادي في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن:

– لم تدخر الدولة الجزائرية جهدا في سبيل تحفيز وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بغرض التخفيف من وطأة هيمنة قطاع المحروقات على اقتصادها، حيث أثبتت عدة دراسات وتجارب دولية جدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحسين مؤشرات التنويع.

– المتأمل في واقع الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلعب الدور المنشود منها، إذ لا تزال مساهمتها في متغيرات الاقتصاد الكلي ضعيفة وهامشية وهذا بالرغم من تطورها التعدادي، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي.

– يمكن إرجاع سبب ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر إلى وجود بعض المعوقات التي تحد من نموها وتطورها.

– يرى الباحثون أنه إلى جانب نقص التمويل والدعم الحكومي وصعوبة الحصول على عقار.....، فإن عدم إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنظام معلوماتي قادر على كشف خبايا المحيط الخارجي من شأنه أن يعيق دورها الحيوي في الاقتصاد.

– يساهم الذكاء الاقتصادي في تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، تقليص البطالة وترقية الصادرات خارج المحروقات مما يؤكد دوره الفعال في تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– يمكن التعويل على الذكاء الاقتصادي كنظام معلومات يعزز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك كونه يحسن من مستويات الأداء الاقتصادي لهذا القطاع ومن ثم تحقيق مبتغى التنويع.

– بالنظر إلى إسهامات الذكاء الاقتصادي في تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يؤدي في الأخير إلى التخفيف من وطأة أحادية الاقتصاد، فإن تبنيه بشكل فعلي في قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الجزائري يعتبر قفزة فريدة من نوعها في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي خاصة وأن أعداد هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات الجزائرية.

وفي هذا الإطار، ونظرا لضعف نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر فإنه يوصى بـــ:

– ضرورة العمل بشكل جاد على تفعيل وتطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك من خلال تسطير إستراتيجية قوية ومدروسة.

– ضرورة توجيه مسؤولي المؤسسات إلى أهمية تبني نظام الذكاء الاقتصادي.

– نشر ثقافة تقاسم المعلومة لذا كافة المتعاملين الاقتصاديين.

– تكوين الموارد البشرية في مجال المعلوماتية (الحصول على المعلومة، تحليلها والحفاظ عليها لحين وقتها).

– ضرورة تخصيص ميزانية موجهة للبحث عن المعلومات واستخدامها في نظام الذكاء الاقتصادي.

– إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لحاجات المتعاملين الوطنيين، مع ضرورة تعزيز الأمن المعلوماتي للاقتصاد والمؤسسات.

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة وذلك لدورها الفعال في تنويع الاقتصاد.

6. الإحالات والمراجع:

- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- أحمد بوريش. (2019). الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص (دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- آمنة بلحاج. (2015). واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع دراسة حالة – (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- محمد نعمة الزبيدي. (2017). الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وامكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي (أطروحة دكتوراه). كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة القادسية.
- Si Lekhal, K., Korichi, Y., & Gaboussa, A. (2013). Les PME en Algerie: Etat des lieux, contraintes et perspectives. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (04), pp. 29-49.
- أبوبكر خوالد، و خيرالدين بوزرب. (2017). الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاديات والدول: قراءة في التجربة اليابانية. مجلة البشائر الاقتصادية ، 03 (03)، الصفحات 34-53.
- الحبيب مكاوي، و كريمة بابا حامد. (2020). تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 03 (01)، الصفحات 274-292.
- أنفال نسيب، و خير الدين جمعة. (2019). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003-2018). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، 13 (01)، الصفحات 207-232.
- بشير هادي عودة الطائي. (2021). دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس (دراسة كمية للسنوات 2003-2019). اقتصاديات شمال إفريقيا ، 17 (26)، الصفحات 47-64.
- حنان سايح، و أحمد ضيف. (2022). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، 07 (02)، الصفحات 83-94.
- رفيقة صباغ. (2020). التنويع الاقتصادي: إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول. مجلة أوراق اقتصادية ، 04 (01)، الصفحات 67-81.

- سعاد بوشلوش، و أمينة قهواجي. (2022). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010-2019). مجلة الاقتصاد والبيئة ، 05 (01)، الصفحات 426-448.
- سلمى صالحي. (2021). تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبيةالظاهرة للفترة من 2005 إلى 2019. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale ، 15 (01)، الصفحات 183-200.
- شيرين بدري. (2014). أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (39)، الصفحات 57-96.
- عبد القادر دوار، و أمينة قهواجي. (2021). دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship ، 4 (6)، الصفحات 89-103.
- عبد الله الطيبي. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي لإنعاش الاقتصاد الوطني. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، 01 (01)، الصفحات 96-119.
- مجدوب بحوصي. (2017). إستراتيجية الذكاء الاقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 01 (02)، الصفحات 218-235.
- محمد دعمي. (2022). واقع مساهمة القطاعات الانتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (2000-2020). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 18 (29)، الصفحات 15-42.
- مهدي عايد، و مراد آيت محمد. (2020). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12 (03)، الصفحات 316-329.
- هواري منصوري، و سامية بدوي. (2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، 01 (05)، الصفحات 149-163.
- وردية سعايدية، و عبد المالك بضياف. (2023). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، 05 (03)، الصفحات 1044-1062.
- وسيلة بن سعد، و محمد بن سعيد. (2017). القدرة التنافسية كآلية إستراتيجية لتحسين أداء المنظمات: تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلةالعلوم الاقتصادية ، 13 (15)، الصفحات 238-279.
- ياسر عبد الرحمان، و عماد الدين براشن. (2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " الواقع والتحديات ". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 02 (01)، الصفحات 214-232.
- سارة عبدلي، و حياة هميسي. (2021). المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، محدداته ومؤشراته. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي- تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية- (الصفحات 1-18). ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف.
- سمية جيدل. (2022). هكذا سوف يمتص التوجه نحو الاقتصاد الذكي البطالة. تاريخ الاسترداد 26 09, 2023، من مجلة المستثمر: https://almostathmir.dz
- الجريدة الرسمية. (2017). القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد (2).
- موقع الأونكتاد (unctadstat.unctad.org/datacentre/)